قضايا سياسية

اسم المقال: السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل (2010 - 2016)
اسم الكاتب: د. اياد بندر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7586
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل (2010-2016)[▽]

Turkish foreign policy towards Israel (2010-2016)

د. اياد بندر*
Iyad Bandar

الملخص

تعتبر العلاقات التركية – الإسرائيلية على مدى ستة عقود علاقات استراتيجية متينة، حيث ان هناك مصالح مشتركة بين الدولتين على كافة المستويات، فكانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية. ودخلت هذه العلاقات مرحلة جديدة من التعاون بعد التوقيع على الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين خلال عام 1996. غير أنها شهدت فتوراً مع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002، على خلفية التغيرات والتطورات الدولية والإقليمية، بداية بالعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 وما تبعها من حرب غزة أواخر عام 2008 وبداية عام 2009، فضلا عن حادثة دافوس خلال عام 2009 إثر تعليقات الرئيس الإسرائيلي الاسبق شيمون بيريز حول الحرب على غزة والمشادة الكلامية مع الرئيس رجب طيب أردوغان، لتتوتر هذه العلاقات بشكل غير مسبوق إثر الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010. الهدف المركزي لهذه الدراسة هو محاولة فهم مدى التأثير الذي أحدثه وصول حزب العدالة والتنمية في الحكم، على مسار العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية. وقد قمنا بطرح التساؤلات التالية: كيف كانت سياسة تركيا الخارجية تجاه اسرائيل منذ عام 2010 – 2016؟ وما هي محددات السياسة الداخلية والخارجية التركية تجاه اسرائيل؟ وهل تأثرت هذه العلاقات بين البلدين بعد حادثة اسطول الحرية على مستوى التعاون الاقتصادي والعسكري والامني؟ وخلصت الدراسة الى ان توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة لم تتغير جذريا عما كانت عليه قبل صعود حزب العدالة والتنمية، انما تأتي في إطار عملية إعادة التموضع والبناء التي تبناها حزب العدالة والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والاستفادة من عمقها الجغرافي والتاريخي. فتركيا لن تمس بالثوابت الجوهرية التي ورثتها عن مصطفى كمال أتاتورك وهي علمانية الدولة، ولم تتخل عن علاقاتها التقليدية مع إسرائيل، وتغيير التوجه التركي صوب إسرائيل لا يعكس رؤية حزب العدالة والتنمية بمفرده، بل يعكس رؤية دولة بأكملها بمختلف مؤسساتها، لأن كل ما يصدر من حزب العدالة والتنمية، يعرض على مجلس الأمن القومي التركي، الذي يجمع مختلف المؤسسات الدستورية بتركيا.

▽ تاريخ التقديم : 2024/1/12 تاريخ القبول: 2024/2/8 تاريخ النشر: 2024/3/31
* معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي iyasbandar@gmail.com
This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لهذا فإن سعي الحكومة للعلاقات والمواقف التركية التي رأيناها إنما تعكس موقف الدولة التركية حكومة وشعبا ومؤسسات. وبالرغم مما وصلت إليه العلاقات التركية – الإسرائيلية في الفترة 2010 – 2016 من توتر، إلا ان العلاقات تقليدية بين تركيا واسرائيل عميقة لا يمكن لكل منهما الاستغناء عنها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية، حزب العدالة والتنمية، مصالح مشتركة، علاقات استراتيجية.

Abstract:

For almost six decades, the Turkey-Israel relations are deemed solid and strategic due to the mutual interest between both countries. Turkey didn't only recognize Israel as a state but also it built diplomatic bonds with them. However, although in 1996 their relation was deepened as they signed a strategic agreement, things changed in 2002 when the Justice and Development Party took over Turkey. Besides, the war that Israel launched against Lebanon in 2006 that was also followed by another war against Gaza by the end of 2008. Moreover, the words of the ex-Israeli Prime Minister, Perez, about Gaza war and the altercation with the Turkish President, Erdogan had increased the tension between both countries, the thing that resulted in the Israeli attack on the Freedom Navy in 2010. Therefore, the core objective of this study is to unveil to what extent the takeover of the Justice and Development Party has had an impact on the nature of those countries relations under the local and global changes. Hence, the following questions are aroused: 1) How was the Turkey foreign policy towards Israel from 2010 to 2016? 2) What are the internal and external policies criteria towards Israel? 3) Has their co-operation been affected at the economic, political, the army and even the security level?. The study concluded that the new Turkish policy orientation hasn't radically changed compared with that before the winning party got inaugurated. More specifically, this orientation is widely explained under the frame of re-positioning and structure, which the party has adopted in the economic, social and political fields. In other words, the fundamentals which are represented in the secularity of the state and which were passed to Turkey by Mustafa Kamal Ataturk would never be touched or ruined. This also includes the conventional relation with Israel since the attitude towards Israel doesn't merely reflect the Justice and Development Party's vision, but instead, it reflects the whole country's vision. This is because everything emanating from the party has to be delivered to the National Security Council of Turkey. Finally, despite the tension in the period

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

of 2010-2016, the Turkey-Israeli relation is deep and cannot easily be abandoned.

Keywords: Turkish foreign policy, The Justice and Development Party, common interests, strategic relations.

المقدمة:

اعترفت تركيا بإسرائيل في شهر آذار/مارس من العام 1949، كأول دولة ذات أكثرية سكانية إسلامية، وتطوَّرت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في مختلف الحقول العسكرية والاستراتيجية والدبلوماسية لتصبح إسرائيل أكبر شريك عسكري ومورِّد أسلحة إلى الدولة التركية. وتوثقت عُرى التعاون السياسي والدبلوماسي والامني بين الدولتين على أساس وجود هواجس مشتركة لديهما من جراء الأوضاع غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط[1].

إن المتتبع للسياسة الخارجية التركية على مدى عقود من الزمن يلاحظ بان تركيا العلمانية ذات الأغلبية المسلمة اتجهت في سياستها نحو الغرب بصفتها عضو في مجلس أوروبا عام1949, ومشاركتها الفعالة في حلف الاطلسي عام 1952 والتوجه الغربي على الدوام, وتم توقيع اتفاق انقرة بين الجماعة الاوروبية وتركيا عام 1963 الذي توصلوا فيه الى الاتفاق على امكانية انضمام تركيا مستقبلا الى الاتحاد الاوروبي وواصلت سعيها الحثيث في أطار استراتيجيتها طويلة الامد مع الاتحاد الاوروبي[2].

ومنذ بداية التسعينات بدأت بانهيار الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفيتي وحلفائه)، وتحاول تركيا البحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة وتعد الجهورية التركية في الآونة الاخيرة احد ابرز اللاعبين على الساحة الاقليمية والدولية ، وتعاظم دورها بشكل ملحوظ عقب ما يسمي بالربيع العربي ليس فقط بوصفها الجارة الحدودية لسوريا بل, وايضا بعلاقاتها مع تيارات الاسلام السياسي الفاعل المتصدر للمشهد السياسي، ولم يكن هذا الدور البارز لتركيا محض صدفة، فهي تمتلك الرصيد التاريخي و الحضاري و الثقافي الكافي الذى يمكنها من خلال هذه الادوات في التأثير على المحيط الاقليمي والدولي وفي عام2002 وصل حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا واصبح هناك تخوف اسرائيلي من السياسات التي سيتبعها هذا الحزب كونه حزب اسلامي.

(1) سعيدة حوادسي، العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية : جامعة محمد خضير بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسية. ص 11

(2) المصدر نفسه ص12

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يعد أحمد داوود اوغلو أحد أبرز مهندسي السياسة الخارجية التركية، حيث ساهم بفعالية في صياغة استراتيجية جديدة لتركيا، تلخصت في فرضيته " :صفر مشاكل مع الجيران ."وعلى اعتبار ان تاريخ تركيا هو باختصار تاريخ لحروبها ومشاكلها مع الجيران في القارات الثلاث(آسيا، أوربا، أفريقيا)، فقد شكل هذا المنهج انعطافاً حاداً في السياسة الرسمية لتركيا، كما شكلت الفرضية التصالحية هذه في الوقت نفسه يقظة جديدة في تفكير النخب السياسية التركية الحاكمة [1].

لقد خطط الدكتور أحمد أوغلو لتصفير مشاكل تركيا الخارجية، وعمل على تخفيض منسوب التوتر مع دول الجوار التركي الى حده الأدنى[2].

واستمرت علاقات التعاون الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل حتى أواخر العام 2008، حين بدأت تشهد بوادر أزمة ثقة بين القيادتين بسبب الحرب التي شنَّتها إسرائيل ضد قطاع غزة. بدا هنالك ازمة ثقه بين البلدين، وقد نتج عن حادثة الهجوم على أسطول الحرية، الذي كان متوجهًا لفك الحصار عن قطاع غزَّة، الى حدوث مواجهة سياسية واعلامية مفتوحة بين أنقرة وتل أبيب، ولكنها بقيت دون مستوى قطع العلاقات الديبلوماسية.

يبدو بوضوح أن إسرائيل لم تتفهَّم المتغيّرات التي طرأت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وخصوصًا محاولاته "الناجحة" لانتزاع المبادرة من يد جنرالات الجيش كخطوة على طريق إرساء حكم ديمقراطي قادر على خدمة المصالح التركية العليا داخليًا وخارجيًا واعتمد حزب العدالة والتنمية خيارات سياسية جديدة تقضي بانفتاح تركيا على العالمين العربي والإسلامي، والتي كان من الطبيعي أن تثير الشكوك الإسرائيلية وتؤدي بالتالي إلى فقدان الثقة بين الطرفين. وأدى تجاوب القيادة التركية الجديدة مع مشاعر الشارع التركي حول الموقف من الظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني إلى التوتر بين البلدين.

كان من الطبيعي أيضًا أن تؤدي سياسات حكومة أردوغان إلى تصادم مع القرارات والمخططات الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وخصوصًا في مسائل رئيسة: الحرب على العراق، والموقف من الحربين على لبنان وغزة، وأخيرًا الأزمة بين الغرب وإيران على خلفية المشروع النووي الإيراني.

مشكلة الدراسة: تعتبر تركيا من الدول الصاعدة في المنطقة وهي تسعى الى سياسه صفرية المشاكل مع دول الجوار ولكن اتسمت بالتوتر بين تركيا واسرائيل في مرحله من المراحل حتى ادت الى قطع العلاقات

(1) سعيدة حوادسي ، مصدر سبق ذكره. ص14

(4) على الزيقم، التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002- 2016، مذكرة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية : جامعة محمد خضير بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسية. ص 104

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بين البلدين وذلك لعدة اسباب منها الحرب على غزة في عام 2008 – 2009 وتعاطف الشارع التركي مع قطاع غزة وتصريحات الرئيس التركي في حينه رجب طيب أردوغان بضرورة انهاء هذه الحرب التي تستهدف المدنيين العزل من الشعب الفلسطيني، وكذلك حادثة مؤتمر دافوس خلال عام 2009م إثر تعليقات الرئيس الإسرائيلي السابق شيمون بيريز حول الحرب على غزة والمشادة الكلامية مع الرئيس رجب طيب أردوغان، وتوتر هذه العلاقات بشكل غير مسبوق إثر الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010م وقتل تسعة اشخاص واصابة 26 شخصا، ومن هنا كان لا بد لنا من طرح عدة تساؤلات وهي: كيف كانت سياسة تركيا الخارجية تجاه اسرائيل منذ عام 2010 – 2016؟ وما هي محددات السياسة الداخلية والخارجية التركية؟ وهل تأثرت هذه العلاقات بين البلدين بعد حادثة اسطول الحرية على مستوى التعاون الاقتصادي والعسكري والامني؟ وما هي المعيقات التي كانت تقف خلف اعادة العلاقات التركية الاسرائيلية الى مجاريها؟

الفرضية الرئيسية: تعتبر الفترة من العام 2010 – 2016 من اسوأ الفترات بين تركيا واسرائيل اثر سيطرة حزب العدالة والتنمية على الحكم مما ادى الى تبني تركيا لتوجهات جديدة في سياستها الخارجية تجاه إسرائيل وظهر هذا جليا بحالة التوتر بين البلدين اثر هجوم اسرائيل على اسطول الحرية المتجه نحول قطاع غزة.

أولا: السياسة الخارجية التركية

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة النظام السياسي التركي وفيه نتحدث عن طبيعة النظام السياسي ومؤسسات النظام السياسي التركي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.

1- نظام الحكم في تركيا

تركيا هي دولة ديمقراطية منذ تأسيسها كجمهورية في عام 1923، وقد وضعت تركيا تقليدًا قويًا للعلمانية. دستور تركيا يحكم الإطار القانوني للبلد. وهو يحدد المبادئ الرئيسية للحكومة ويضع تركيا كدولة مركزية موحدة.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وله دور شرفي إلى حد كبير. وينتخب الرئيس لمدة خمس سنوات عن طريق الانتخاب المباشر. انتُخب عبد الله غول رئيسًا للبلاد في 28 آب 2007، الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات البرلمانية خلفًا للرئيس أحمد نجدت سيزر و رئيس الدولة الحالي هو رجب طيب أردوغان الذي انتخب في عام 2014.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وينتخب رئيس الوزراء من قبل البرلمان من خلال تصويت على الثقة في الحكومة، وغالبًا ما يكون رئيس الحزب الذي يملك أكبر عدد من المقاعد في البرلمان. رئيس الوزراء الحالي هو أحمد داوود أوغلو، حصل حزب العدالة والتنمية على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان في الانتخابات العامة عام 2015بنسبة 40.19 %بعد انتخاب أردوغان رئيسا لتركيا باقتراع شعبي مباشر في أغسطس 2014 وتأكيده على أنه لن يكتفي بدور رمزي وبأنه سيكون رئيسًا نشطًا. ومع رئاسة أردوغان للحكومة عدة مرات، أصبح لدينا نظام سياسي غير واضح المعالم، فلا هو برلماني صرف (لأن الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة ولأنه منتخب من الشعب مباشرة)، ولا هو في الوقت نفسه نظام رئاسي صريح (لأنه لا يزال لدينا رئيس حكومة ومجلس وزراء يأخذ الثقة من البرلمان)[1]

أصبح النظام السياسي الآن قريبًا من النظام نصف الرئاسي أو شبه الرئاسي دون أن يكون كذلك مئة بالمئة، ودون أن ينص الدستور على ذلك صراحة. هذه الحالة من الجمع بين نظام برلماني وبين رئيس منتخب من قبل الشعب مباشرة بصلاحيات واسعة ومفعّلة، يخلق وضعًا شاذًا لا يمكن للنظام السياسي معه أن يعمل بشكل صحيح لأنه يخلق حالة من عدم التوازن بين السلطات ومن التضارب في الصلاحيات أيضًا. و كان ذلك الفوز للمرة الرابعة على التوالي يفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية، ولكن هذه المرة بأغلبية ساحقة مكّنته من تشكيل الحكومة بمفرده، ولقد كانت الإنجازات التي حققتها الحكومات التركية المتعاقبة بقيادة الحزب خلال السنوات الماضية، أكبر الأثر في كسب تأييد الناخبين[2].

2- مؤسسات النظام السياسي التركي : وهنا لا بد من توضيح بعض النقاط فنظام الحكم في الجمهورية التركية يعد نظاماً خليطاً من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم في تركيا، نظراً لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام2003 حتى الآن بعد التعديلات المتعددة على دستور الجمهورية التركية الذي أقر عام 1982 والمعمول به، ونظراً لقيام حزب العدالة والتنمية الحاكم بطرح تعديلات جديدة، فإن دراستنا في هذا الجانب ستقتصر، وعلى نحو موجز، على ما يتعلق بصلاحيات وتشكيل كل سلطة من السلطات الرسمية الثلاث[3].

---

(1) على الزيقم، مصدر سبق ذكره. ص58

(2) المصدر نفسه ص59

(7) نيبال عزالدين جميل طه، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل ، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير من جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 65.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **السلطة التشريعية:**

خول الدستور التركي لمجلس الأمة التركي (البرلمان) الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات مهام السلطة التشريعية ، وطبقاَ للدستور فإن مهام وسلطات مجلس الأمة التركي يمكن حصرها على نحو التالي:

سن وتغيير وإلغاء القوانين، مراقبة مجلس الوزراء والوزراء، السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة، مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها، القرار بشأن طباعة العملة، القرار بشأن إعلان حرب، الموافقة على تصديق الاتفاقات الدولية، القرار بشأن إعلان العفو العام، تعديل الدستور، الموافقة على خطط التنمية، إعداد النظام الداخلي للبرلمان، إقرار المراسيم الرئاسية بالتعديل أو الرفض[1].

- **السلطة القضائية:**

تمارس السلطة القضائية في تركيا محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي ويستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، تم تأسيس السلطة القضائية وفقًا لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم، ويعمل القضاة بشكل مستقل؛ فهم يحكمون وفقًا لقناعتهم الشخصية واستنادًا إلى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني.

انقسم النظام القضائي إلى القضاء الإداري والقضاء القانوني والقضاء الخاص.

يجب أن تنصاع الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام المحاكم ولا يمكنها تغيير أو تأخير تطبيق هذه الأحكام. وبشكل عملي، تبنى الدستور النظام القضائي ثلاثي الجهات وتبعًا لذلك، فقد نص القسم القضائي في الدستور على المحاكم العليا التالية: المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف العليا ومحكمة الاستئناف العسكرية العليا والمحكمة العسكرية الإدارية العليا ومحكمة النزاعات القضائية. وتوجد مؤسستان إضافيتان تؤديان مهامًا خاصة يتم تحديدها في المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين والمجلس الأعلى للحسابات الحكومية في القسم القضائي في الدستور[2].

- **السلطة التنفيذية:**

تتميز السلطة التنفيذية في تركيا بأنها ثنائية البنية. وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

(1) المصدر نفسة ص 73

2 () المصدر نفسة ص 76

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي. كان في السابق يتم انتخاب الرئيس في انتخابات بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان التركي) الذين يجب أن تزيد أعمارهم على ٤٠ عامًا وأن يكونوا قد أكملوا تعليمهم العالي وفي عام 2007 تم تعديل الدستور ليصبح انتخاب الرئيس مباشرة من عموم المواطنين الأتراك الذين يستوفون هذه المتطلبات ومؤهلين ليصبحوا نوابًا. تبلغ مدة حكم الرئيس خمس سنوات ولا يمكن ترشيحه إلا لفترتين فقط على الأكثر.

كما يحظى رئيس الجمهورية بصلاحياتٍ تشريعية، فهو يستدعي المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه، ويضع القوانين ويعيدها إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيها، وكذلك يطرح للاستفتاء وعند الضرورة التشريع المتعلق بتعديل الدستور. ويلجأ إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي أو الكلي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون. كما ان لرئيس الجمهورية مهام وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، ويعتبر مسؤولاً عن ضمان تطبيق الدستور واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية[1].

رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:

يتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء الذي يعينه رئيس الجمهورية من بين أعضاء البرلمان بالإضافة إلى وزراء عدة يرشحهم رئيس الوزراء ويعينهم رئيس الجمهورية. ويمكن تعيين الوزراء إما من بين أعضاء البرلمان أو من بين المؤهلين للانتخاب كنواب برلمان الذين ليسوا نوابًا بالفعل. يمكن للرئيس إقالة الوزراء من مهامهم بناءً على طلب رئيس الوزراء إذا اقتضت الضرورة. وتتمثل المهمة الأساسية لمجلس الوزراء في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها .

أما رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، فيعدان السلطة التنفيذية الأساسية في الدولة، إذ يكلف رئيس الجمهورية أكبر الأحزاب التي فازت في الانتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة، التي تأخذ الثقة من البرلمان، وبذلك تناط السلطات التنفيذية بالحكومة، الأمر الذي تصبح بموجبه مسؤولية صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها من اختصاصات الحكومة التركية.

---

(1) رشا محمد محمد عبدالجليل عبدالحليم، توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الاوروبي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، دراسة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016.ص ص 67 – 69.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وهنا لابد أن نعيد التأكيد أن هذه الصلاحيات المتنوعة لا يمكن اعتدادها صلاحياتٍ شكلية، لكن طريقة انتخاب الرئيس من قبل المجلس الوطني (البرلمان) فرضت على الرئيس نوعاً من الحد من السلطات كونه ينتخب من داخل البرلمان ويخضع لشروط المساومة السياسية بين كتل البرلمان .

فكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية هي من اختصاص الحكومة التركية، والوزارة المختصة، بعد إقرارها من البرلمان. كما يترأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الأمن القومي التركي، ويعد مسؤولاً أمام البرلمان عن تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية[1]

3- عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية:

يضطلع بصنع القرار في السياسة الخارجية التركية لاعبين أساسيين وهم أولا: رئيس الوزراء ورئيس حزب الأغلبية في البرلمان ويساعده في ذلك وزارة الخارجية. ثانيا: مؤسسة الرئاسة، حيث تتمتع دستوريا بدور أساسي يقل أو يزيد وفقا لشخصية رئيس الجمهورية. ثالثا: المؤسسة العسكرية، وتحديدا من خلال نفوذها داخل مجلس الأمن القومي التركي (MGK) ويتأثر هؤلاء اللاعبون بمجموعة من القيود والفاعلين الثانويين مثل المعارضة داخل البرلمان، وموقف الحلفاء الدوليين، بالإضافة إلى البيئة الدولية والإقليمية.

- **رئيس الوزراء**

يعتبر رئيس الوزراء في تركيا هو المسؤول الرئيسي عن القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية، بما يتمتع به من نفوذ كرئيس للحزب الذى يمتلك الأغلبية داخل البرلمان، وكرأس للسلطة التنفيذية تقليديا في تركيا. ويتحدد دور رئيس الوزراء وفقا لشخصية الرئيس ولنسبة تمثيل حزبه في البرلمان، وما إذا كانت حكومته ائتلافية أم تمثل لونا حزبيا واحدا.

- **رئيس الجمهورية**

أعطى دستور 1982 لرئيس الجمهورية مزيدا من الصلاحيات عما كان من قبل. وقد تباينت نظرة رؤساء الجمهورية منذ نشأتها إلى الآن لدور مؤسسة الرئاسة، من حكم بين السلطات، «وفوق السياسة»، إلى طرف أساسي ولاعب نشط في صنع القرار على المستوى الخارجي والداخلي. واختلف دور المؤسسة باختلاف شخصية الرئيس، وأيضا بخبراته من عدمها في ملفات السياسة الخارجية وربما نستطيع تصنيفهم إلا ثلاث فئات، الأول: يرى لها دور رمزي ممثل للدولة وحارس لمبادئها ويستغل حق الفيتو في

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2004 – 2005، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005، ص125

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بعض القرارات التي تهدد مبادئ الدولة الأساسية مثل أحمد سيزار، وكنعان افران وآخرون. الثاني: لعب دورا أكثر نشاطا في السياسة الخارجية ومكملا ومنسقا مع دور رئيس الوزراء مثل: سليمان ديمريل، وعبدالله غول. الثالث: يرى أن مؤسسة الرئاسة هي اللاعب الرئيس في صنع السياسية الخارجية، وصاحب الكلمة العليا فيه وتمثل ذلك في رئاسة تورجوت أوزال، وأخيرا رجب طيب أردوغان [1].

- **المؤسسة العسكرية**

تتمتع المؤسسة العسكرية بقدر من الاستقلالية والتأثير في صنع القرارات المهمة في السياسة الخارجية التركية، تقلص دورها تدريجيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002. ويتمثل دورها بشكل أساسي من خلال عضويتها في مجلس الأمن القومي بخمسة أعضاء من أصل اثنا عشر عضوا وقد لعبت دورا أساسيا في القرارات التي تعلقت بالحرب على العراق الأولى والثانية، من استخدام قوات التحالف للأراضي والمجال الجوي التركي، أو بإرسال قوات خارج البلاد. ومن المعروف أن تركيا هي عضو في حلف الناتو، وتتمتع المؤسسة العسكرية بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل منذ فترات طويله[2].

4- وزارة الخارجية:

بموجب النظام الانتخابي لسنة 1946 اصبحت وزارة الخارجية التركية المسؤولة عن المعالجة اليومية للعلاقات الخارجية التركية وهذا يتم عن طريق موظفي وزارة الخارجية التركية باعتبارهم خريجي اكاديميات النخبة في تركيا.

5- مجلس الامن القومي:

يترأسه رئيس الجمهورية ويضم في عضويته كل من: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الداخلية، وزير العدل، وزير الدفاع (مدنى)، ثم رئيس الأركان، قائد القوات البرية، قائد القوات الجوية، قائد القوات البحرية، قائد قوات الدرك (الجندرمه) ويرسم مجلس الامن القومي السياسات العامة للدولة داخليا وخارجيا ويبدا بالقضايا الامنية والعسكرية وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية وتهيئة القوة العسكرية والاستراتيجية لمواجهة التحديات ويمارس هذا المجلس نفوذا واسعا في الحياة السياسية[3].

---

(1) www.maroit.com صناعة القرار الاستراتيجي التركي

(2) www.marocdroit.com المصدر نفسه

(3) www.marocdroit.comالمصدر نفسه

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

6- الاحزاب السياسية:

تعمل الاحزاب السياسية في تركيا على طرح خيارات سياسيه خارجية تكون مصدر لإثراء التوجهات الاستراتيجية التركية واعداد كوادرها من اجل التطورات المحتملة التي ستحصل في الدولة وتظهر رؤية الاحزاب الاستراتيجية من خلال الخطابات السياسية. كما وتلعب قوى المعارضة دورا في عملية صنع السياسة الخارجية وتأثير في صنع القرار من خلال خطابات حساسة وقدرتها على المناورة ومناقشة رؤيتها الاستراتيجية تحت سقف البرلمان لتوجيه سياسة الدولة الخارجية والاستراتيجية بمستوى اكثر عقلانية[1].

ثانيا: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل.

1- المحددات الداخلية:

من ابرز المحددات الداخلية تأثير الجالية اليهودية في تركيا والعمال الاتراك في اسرائيل ، والازمة السياسية في تركيا منذ انتخابات عام 1995 والصراع بين المؤسسة العسكرية وحزب الرفاه ثم مع حزب العدالة والتنمية وانتخابات عام 2002 وسيطرة حزب العدالة والتنمية على الاغلبية في البرلمان التركي وتشكيلة للحكومة و معركة الرئاسة في عام 2007[2].

أ- الجالية اليهودية في تركيا والتعاون الاستراتيجي التركي الاسرائيلي

رغم اختلاف الدراسات المتاحة في تقدير حجم الجالية اليهودية في تركيا فإنها تقدر بحوالي 24 الف نسمة، فان هذه الجالية وخصوصا عبر رموزها ورجال اعمالها البارزين تمارس تأثيرا كبيرا وان كان بشكل غير معلن في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاعلامية في تركيا وحثها على تطوير علاقاتها مع اسرائيل والولايات المتحدة خصوصا في ظل اعتقاد عدة اوساط تركية بما فيها المؤسسة العسكرية ان اسرائيل هي المدخل الرئيسي لتوثيق علاقات تركيا بالولايات المتحدة الامريكية غير ان عمل هذه الجالية يتم غالبا بعيدا عن الاضواء وذلك على الرغم من ان بعض رموز الجالية قد لعب دور الوسيط في العديد من علاقات تركيا الدولية وابرز هؤلاء اسحاق الاتون الذي ابرز نفسة كديمقراطي اشتراكي، وتم في الفترة الاخيرة تدعيم تأثير الجالية اليهودية في الحياة العامة إثر لجوء بعض رجال

---

(1) www.ma.comrocdroitالمصدر نفسه

(2) محمود صافي محمود محمد، العلاقات التركية الاسرائيلية في الفترة من عام 1996-2006، مقدمه لنيل شهادة الماجستير من جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008 ص 32

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاعمال اليهود الاتراك الى العمل السياسي اضافة الى تأثيرهم السياسي غير الرسمي بفضل قوة وضعهم المالي والاقتصادي[1].

وكذلك ان زعيمي الجالية اليهودية في تركيا جاك قمحي وعزيز فريج قد لعبا بالتعاون والتنسيق مع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة دورا مهما في عام 1985 ونجحا في ترتيب لقاء بين اوزال رئيس الحكومة التركية آنذاك وزعماء الجالية في امريكا خلال زيارته الرسمية وهذا اللقاء اقرت به وزارة الخارجية التركية، كما قام زعيم الجالية اليهودية في تركيا قمحي بتأسيس مركز العام المستوحى من ذكرى مرور خمسمائة عام على هجرة اليهود الاسبان الى تركيا وكان يهدف بذلك الى اخراج نشاط اليهود في تركيا الى النور، وبذلك ادركت اسرائيل اهمية الجالية اليهودية في تركيا بحيث يؤثر ايجابيا في علاقات البلدين[2].

ب- **اليهود والعمال الاتراك في اسرائيل :** يقدر عدد اليهود من اصل تركي في اسرائيل بحوالي 22 الف نسمة وهم يشكلون عاملا مؤثرا بدرجة او بأخرى في تطور العلاقات التركية الاسرائيلية وهم يشكلون ايضا قوة انتخابية غير ضئيلة تسعى الاحزاب الاسرائيلية لاجتذاب اصواتهم عبر مسالك عديدة من بينها تطوير العلاقات مع تركيا، أما العمال الاتراك في اسرائيل فهم يمارسون تأثيرا معينا في هذا الخصوص من خلال خلقهم مصالح اقتصادية متبادلة للجانبين الاسرائيلي والتركي وكذلك مصالح امنية لإسرائيل في تقليل مخاطر تزايد اعتمادها على العمالة الفلسطينية[3].

ت- **المؤسسة العسكرية التركية ومجلس الامن القومي ودعم التعاون مع اسرائيل** لابد من الاشارة في هذا الخصوص الى الدور الهام الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الحياة التركية فعلى الرغم من ان القانون التركي يضع المؤسسة العسكرية تحت اشراف مجلس الوزراء التركي، فان الواقع يفصح ان هذه المؤسسة هي المحرك الاساسي للحياة السياسية الفعلية في تركيا، وان رأيها التي تبديه نادرا ما تحاول أي حكومة مدنية تركية ان تعارضه وان الصيغة الاساسية التي تنفذ من خلالها المؤسسة العسكرية الى الحكم هو مجلس الامن الوطني الذي يعتبرا جهازا استشاريا يقدم تقارير الى مجلس الوزراء وسيطر علية العسكريين ومن خلاله ينفذون ما يريدون[4].

---

1 () محمود صافي محمود محمد ، مصدر سبق ذكره، ص 33

2 () المصدر نفسه ص 33

(3)الصدر نفسه ص 35

(4) المصدر نفسه ص 37

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ويمكن القول ان الاتراك وغالبيتهم يؤمنون بان للعسكرية مكانة مرموقة في حياتهم ووجدانهم وان هذه المشاعر تتزايد باستمرار بدلا من ان تتناقص، وينظر معظم الاتراك الى الانقلابات الثلاثة التي حدثت في تركيا وتولى فيها العسكريون الحكم جاءت لحماية تركيا وضمان النظام العلماني.

ث- المناخ السياسي في تركيا وقلق اسرائيل من توجهات حزب العدالة والتنمية

بعد فوز حزب العدالة و التنمية بالانتخابات اكدت زعيم الحزب ان هدفهم هو تحقيق المصالحة وتحويل تركيا نموذجا للدولة المسلمة العصرية الديمقراطية ،الطرح الذي لقي دعما من بعض الاوساط السياسية والعربية خصوصا انه قد ينسجم مع اهدافها المعلنة بعد احداث سبتمبر 2001 وقد دخلت تركيا بعد هذه الانتخابات مرحلة جديدة في حياتها السياسية تميزت بحساسيات عديدة، فلأول مرة في تاريخ تركيا ينفرد حزب ذو توجه اسلامي بالسلطة وهو اختبار صعب، وبالنسبة للموقف الاسرائيلي فقد دخلت اسرائيل في موقف ضبابي يسوده القلق في علاقاتها مع تركيا في أعقاب فوز حزب العدالة والتنمية الامر الذي لا تستطيع اسرائيل تجاهله، فقد واكبت الانتخابات التشريعية التركية عن كثب كما قامت باستدعاء سفيرها في تركيا للتشاور معه واعادة تقييم العلاقات بين البلدين، ورغم اخفاء المسؤولين في تل ابيب لمشاعر القاق و الانزعاج من نتائج الانتخابات وتأثيرها على علاقات التحالف الاستراتيجي بين البلدين، فقد اعتبرت تل ابيب فوز حزب العدالة والتنمية الاسلامي بغالبية المقاعد في البرلمان التركي الجديد يمثل كارثة من وجه النظر الاسرائيلية ونقلت الصحف العبرية مخاوف مسؤولين امنيين إسرائيليين على مستقبل التعاون بين البلدين ولكن الرئيس الاسرائيلي الاسبق موشية كتساف صرح بانة ليس قلقا من صعود حزب العدالة الى الحكم في تركيا لان المصالح الوطنية للدولتين تقرر دوما ان تبقى العلاقات بينهم جيدة[1].

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية اتجاه كل من اسرائيل وفلسطين بل ان منحنى تلك العلاقات مال لصالح القضية الفلسطينية وتزايدت الزيارات التركية الرسمية لفلسطين.

ج- مكافحة الارهاب كمحدد وهدف للتعاون الاستراتيجي التركي الاسرائيلي

تعاني كل من تركيا واسرائيل من صور مختلفة لظاهرة الارهاب او العنف السياسي والذي تشكل مكافحته عاملا دافعا ومجالا اساسيا للتعاون بين البلدين وكذلك مع الولايات المتحدة التي استبدلت مكافحة الشيوعية بعد انتهاء الحرب الباردة بما يسمى بمكافحة الاصولية.

(1) محمود صافي محمود محمد ، مصدر سبق ذكره، ص 36

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **الارهاب من وجهة نظر اسرائيل**

ان اسرائيل تعتبر ان من قبيل الارهاب أي اعمال تقوم بها جماعات ومنظمات عربية لمقاومة سياسات الاحتلال وخصوصا من جانب حماس والجهاد الاسلامي او حزب الله في جنوب لبنان او تنظيم القاعدة او تنظيم الدولة الاسلامية – داعش.

- **الارهاب من وجهة نظر تركيا**

يرى البعض ان الارهاب يغطي من وجهة النظر التركية الرسمية كافه عمليات المنظمات المحظورة المناهضة للدول القائمة سواء تلك المهددة لتكاملها الاقليمي أي حزب العمال الكردستاني او لمبادئها العلمانية او لتوجهاتها الرأسمالية وتعد المشكلة الكردية من اهم مشكلات الدولة والمجتمع في تركيا نظرا لارتفاع التكلفة المادية والبشرية للسياسات الامنية والعسكرية .

وفي هذا السياق يلاحظ ان الدولة التركية ومسؤوليها يميلون الى نفي وجود مشكلة كردية و تصويرها على انها مشكلة ارهاب تثيره وتدعمه قوى خارجية. كما ان تركيا لم تصنف حركة المقامة الاسلامية حماس بالمنظمة الارهابية، وتعاظمت علاقاتها معها بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم وتحاول مساندتها بطرق مختلفة.

2- المحددات الخارجية:

أ- التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة

يمكن القول انه على مدار الخمسين عاما الماضية تحكمت الاعتبارات الاستراتيجية في تشكيل العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وذلك على عكس اسرائيل التي يمكن ان تلعب عوامل اخرى في تحديد طبيعة علاقاتها مع واشنطن واهمها التجمعات الاثنية التابعة لهذه الدول داخل الولايات المتحدة. وفترة التسعينات كانت الولايات المتحدة تنظر الى تركيا بأهمية بالغة وفي مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، برزت الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها تركيا فواشنطن ترى ان تدعيم القوات المسلحة التركية امر لا غنى عنه لإنجاح سياساتها في المنطقة ولم يتوقف دور تركيا في ذلك الوقت على هذا الدور، بل أصبحت لها ادوار اخرى اكثر فاعلية منها دورها في النظام الاقليمي الذي دخلت فيه تركيا بمعادلة المياه وهي المياه مقابل البترول(أي ان لكل دولة حقها الطبيعي في استغلال مواردها المائية كيفما تشاء، وكما ان هناك دول غنية بالنفط ولا يتدخل احد في كيفية استخدامها، فان تركيا لها الحق في استغلال مواردها المائية بالطريقة التي تراها مناسبة)، واعلن الرئيس التركي الاسبق توركت اوزال في عام 1991 ان تركيا

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ستستخدم المياه كورقة ضغط على العراق الغني بالنفط وانه في حال عدم تصدير العراق النفط عبر الاراضي التركية فانه لن يكون هناك ماء للعراق وان من حق تركيا المتاجرة بالمياه مثلما يتاجر الاخرون بالنفط[1] ويمكن القول ان هناك العديد من الاعتبارات التي تتحكم في مسار العلاقات التركية الامريكية وهي:

1- الاعتبارات الامنية :

من وجهة النظر الامنية والاستراتيجية فقد ادى انهيار الاتحاد السوفييتي الى تكثيف الضغوط على الحدود الشمالية لتركيا نتيجة لحالة السيولة السياسية في المنطقة، بالإضافة الى التزايد المستمر في تسليح الدول المجاورة في الشرق الاوسط.

2- الطموح التركي في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي:

حيث ان تردد الاتحاد الاوروبي حتى الان بشان قبول عضوية تركيا قد ساهم في تدعيم توجهات النخبة السياسية التركية باتجاه تدعيم التحالف مع واشنطن.

3- عدم الرضا عن مستوى التعاون العسكري مع الولايات المتحدة كيفا وكما اضافه الى معارضة الكونجرس الامريكي لتخصيص المزيد من المساعدات العسكرية قد اثار حفيظة تركيا تجاه واشنطن.

4- تحفظ وضيق تركيا من الانتقادات المستمرة سواء المعلنة او غير المعلنة والخاصة بسجل تركيا في حقوق الانسان خاصه فيما يتعلق بملف الاكراد[2] .

ب- موقع اسرائيل في المبادرات الاقليمية التركية بعد حرب الخليج الثانية: احتلت اسرائيل مكانه خاصه في المبادرات التي طرحتها تركيا خلال ازمة الخليج الثانية وبعدها مباشره بشان التعاون الاقليمي "الشرق اوسطي" امنيا وعسكريا واقتصاديا ويعود ذلك الى التماثل الفعلي بين مواقف البلدين واهدافهما اثناء الازمه وعدم انفصال المبادرات التركية كثيرا عن مواقف البلدين واهدافهما اثناء الازمه وعدم انفصال المبادرات التركية كثيرا عن علاقات الطرفين الوثيقة بواشنطن وشملت هذه المبادرات على الصعيدين الامني والعسكري.

1 () احمد موسوي، تركيا تحاول فرض معادلة البترول مقابل الماء على العراق، موقع قناة العهد الفضائية:
https://www.youtube.com/watch?v=C4N0JNpW16U

(23) رشا محمد عبدالجليل عبدالحليم، توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الاوروبي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، مقدمه لنيل شهادة الماجستير من جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ت- موقع اسرائيل في المبادرات الاقليمية التركية في المجال الاقتصادي شملت هذه المبادرات اكثر من دعوة من جانب تركيا للتعاون الاقتصادي الاقليمي لمشاركة دوله منطقة الشرق الاوسط كافة بما فيها اسرائيل باعتبار ذلك التعاون ضرورة لإحلال السلام في المنطقة وهو منظور يتفق مع المنظور الاسرائيلي الحالي لعملية السلام ومن ابرز الأمثلة في هذا الخصوص مشروع انابيب مياه السلام وقمة المياه الشرق اوسطيه وصندوق التنمية الاقتصادي في الشرق الاوسط.

ث- التعاون التركي الاسرائيلي في ظل عملية السلام يمكن القول انه ومنذ بداية الصراع العربي الاسرائيلي كان هناك تباعد كبير بين الموقف التركي من القضية الفلسطينية وموقف تركيا من منظمة التحرير الفلسطينية حيث كانت انقره دائما تنظر الى منظمة التحرير الفلسطينية على ان لها علاقات وطيده مع بعض الاعداء التقليديين لتركيا بالإضافة الى ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت تساند منظمات الاكراد والارمن التحررية وكانت تستضيفهم في معسكرات التدريب التابعة لها في لبنان وتقدم لهم المساعدات العسكرية وهذا ما اكدته اسرائيل عندما اجتاحت لبنان 1982 واعتقلت عددا من الاكراد في معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة الى علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع اليونان العدو التقليدي لتركيا ولم تعترف تركيا بمنظمة التحرير حتى عام 1976عند دخولها عضوية منظمة المؤتمر الاسلامي وحاولت تركيا منذ بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي التوسط في البداية بين الفلسطينيين والاسرائيليين وذلك بلعب دور الوسيط بين الطرفين، ففي سنة 2001 وضمن اطار اللجنة المكونة من قبل الامم المتحدة عملت تركيا بدور الوسيط لفض النزاع على الارض ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا حدث نوع من التوازن في العلاقات بين كل من اسرائيل وفلسطين، بل ان منحنى تلك العلاقات مال لصالح نوع اكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية وتزايد الزيارات التركية الرسمية لفلسطين، ومع اول زياره لرئيس الوزراء التركي أردوغان الى رام الله وصف العلاقات التركية الفلسطينية بانها تاريخيه واعلن ان انقره مستعده لبذل ما بوسعها لتشجيع عملية السلام في حال طلب الاسرائيليين والفلسطينيين ذلك. ومن وجهة النظر التركية تقوم سياسة تركيا الخارجية الشرق اوسطيه على اساس السلام في المنطقة واستتباب الامن والاستقرار وفي هذا الاطار اولت تركيا

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اهتمامها لإقامة علاقات جيده مع كافة دول المنطقة واسرائيل ومن هنا دعمت تركيا عملية السلام في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى الان[1].

خ- مؤشرات اندفاع تركيا واسرائيل نحو الشرق اوسطية

يمكن القول ان ادراج اسرائيل بسعيها لإقامة ترتيبات شرق اوسطيه اقتصاديه وامنيه تضمن لها التفوق والهيمنة اقتصاديا وعسكريا وتحقيق امنها وتحقيق امنها وتحقيق السلام ضمن الحديث عن جهود تركيا الحثيثة للمشاركة بدور رئيسي في هذه الترتيبات يعود الى حقيقة عدم انفصال جهود الدولتين في هذا الخصوص وانطلاقا من نفس التصور الامريكي لمفهوم السلام ومن ابرز هذه المؤشرات لهذا الاندفاع من الجانب التركي ما يلي:

- طرح تصورات بيع وتسعير المياه
- المشاركة في المفاوضات متعددة الاطراف
- المشاركة في المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية.

ثالثا: مراحل تطور العلاقات التركية الاسرائيلية

بدأت العلاقات التركية – الإسرائيلية بصورة رسمية في شهر آذار/مارس من العام 1949 عندما اعترفت تركيا، كأول دولة ذات أكثرية سكانية إسلامية، بدولة إسرائيل وتطوَّرت هذه العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في مختلف الحقول العسكرية والاستراتيجية والدبلوماسية لتصبح إسرائيل أكبر شريك عسكري ومورِّد أسلحة إلى الدولة التركية. وتوثقت عُرى التعاون السياسي والدبلوماسي بين الدولتين على أساس وجود هواجس مشتركة لديهما من جراء الأوضاع غير المستقرة في دول الشرق الأوسط. وبعد انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي سنة 1952، تعمقت العلاقة بينهما أكثر خصوصاً في المجالين العسكري والأمني، نتج عنها توقيعهما — مع إثيوبيا— الاتفاق الإطاري أو حزام المحيط سنة 1958 [2]. وتعود بدايات "التحالف السري" بين أنقرة وتل أبيب إلى العام 1958، أي في عهد حكومتي عدنان مندريس ودافيد بن غوريون. ولقد رغب بن غوريون في إقامة علاقات وثيقة مع تركيا من أجل كسر العزلة الإقليمية التي تشعر بها إسرائيل وقد كانت بحاجة إلى موازنة المقاطعة العربية من خلال الانفتاح على

(1) شيماء بهاء الدين صلاح الدين عبدالعزيز، توجهات النخب والتغير في السياسية التركية تجاه الجوار الحضاري2002 – 2009، مقدمه لنيل شهادة الماجستير من جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه،2014 ص 73

2 () مستقبل العلاقات التركية الاسرائيلية، موقع ترك برس الالكتروني، https://www.turkpress.co/node/18631

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الجوار الأوسع: تركيا وإيران وإثيوبيا. وقام رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون بعدة زيارات سريّة إلى تركيا، كان أهمها في 29 آب/أغسطس 1958 حيث التقى رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس، وهي زيارة كان قد جرى التحضير لها خلال اجتماعات سبقتها بين وزير الخارجية التركي فطين رشدي زورلو مع نظيرته الإسرائيلية غولدا مائير، واجتماع رئيس الأركان التركي إبراهيم فوزي مينغيتش مع السفير الإسرائيلي الياهو ساسون في روما، وأيضًا من خلال اتصالات للموساد مع الأجهزة السرية التركية[1].

وظهرت بوادر توتر في علاقات تركيا بإسرائيل في عام 1964 بسبب الأزمة القبرصية، ولكن التعاون العسكري استمر حتى العام 1966 موعد الانتهاء الرسمي لهذا التعاون. وكان العامل الأساسي لإنهائه يتركَّز على عدم تصويت إسرائيل إلى جانب تركيا في الأمم المتحدة بشأن القضية القبرصية العام 1964. كما وشهدت تطورًا مطَّردًا في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بحيث يمكن وضعها ضمن إطار تحالف استراتيجي يجمع بين الدولتين، ويمكن شرحها باقتضاب من خلال تقسيمها إلى علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع تقديم لائحة بكل المشاريع العسكرية التي وقعت بين البلدين[2].

وبعد فترات من المد والجزر في العلاقات الثنائية، كان الانقلاب العسكري في تركيا سنة 1980 نقطة تحول في هذه العلاقات التي تسارعت وتعمقت وتجذرت في مختلف المجالات، وشهدت في بداية التسعينيات فترتها الذهبية، التي وصلت لذروتها بزيارة رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر لإسرائيل سنة 1994، ثم زيارة الرئيس سليمان ديميريل لها سنة 1996. وقد وقّع الطرفان سنة 1996 تحديداً عشرات الاتفاقيات في المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية، أهمها تدريب الطيارين الإسرائيليين في تركيا، وتطوير الدبابات والمقاتلات التركية في اسرائيل، وتواجد مقاتلات إسرائيلية على الأراضي التركية، فضلاً عن تعميق مستوى التعاون الاستخباري على مستوى الأجهزة الرسمية وتبادل المعلومات، وتواجد مراكز تنصت وإنذار مبكر على الأراضي التركية، تتجسس عبرها اسرائيل على بعض دول الجوار ومنها العراق وسوريا.

1 () محمود صافي محمود محمد، العلاقات التركية – الإسرائيلية في الفترة من عام (1996– 2006) ، رساله مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نوفمبر 2008. ص72

(2) المصدر نفسة، ص 75

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تربط الباحثة الاسرائيلية عفرا بنغيو الأسباب التي دفعت تركيا إلى القبول بمثل هذا التعاون مع إسرائيل بالآتي: الرد على موقف الرئيس جمال عبد الناصر من حلف بغداد، إقامة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، مضاعفة مصر لتعاونها مع الاتحاد السوفياتي، الانقلاب في العراق والذي أطاح الحكم الملكي الذي كان مواليًا لتركيا، تصويت العراق في مجلس الأمن (ضد تركيا) حول القضية القبرصية، التطور العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي وحاجة تركيا إلى الاستفادة منه، حاجة تركيا إلى دعم اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة وخصوصًا داخل الكونغرس منعًا لصدور قرار حول قضية مذابح الأرمن[1].

تأتي أهمية "الاتفاق العسكري السري" مع إسرائيل من أنه كان الأول لإسرائيل مع أية دولة أخرى، وكان رئيسا أركان الدولتين يلتقيان مرتين في السنة للتنسيق. وأعطت إسرائيل لهذا الاتفاق مع تركيا اسماً مرمزاً هو "ميركافا"[2].

قدَّمت إسرائيل إلى تركيا دعما كبيرة في عام 1999 للمساعدة في عمليات الإغاثة بعد كارثة الزلزال المدمّر الذي ضرب مدينة إزميت، وتضمَّنت المساعدة فرقًا للبحث والإغاثة بالإضافة إلى إقامة مستشفى ميداني مع فريق طبي كبير شارك فيه مئات من الأطباء والممرضين من الجيش والمؤسسات الرسمية الأخرى، وكان الأكبر بين الفرق الأجنبية كلها التي وصلت إلى تركيا لتدارك آثار الزلزال الذي تسبَّب بمقتل سبعة عشر ألف شخص.

لم يؤدِّ وصول حزب العدالة والتنمية (AKP) ذي الجذور الإسلامية — على مستوى قياداته وليس على مستوى برنامجه— للحكم في تركيا سنة 2002 إلى تدهور العلاقات بين البلدين، بل استمر التطور فيها وحصلت زيارات ديبلوماسية متبادلة على أعلى مستوى بين الطرفين، أهمها زيارة كل من وزير الخارجية التركي حينها عبد الله غول ثم رئيس وزراء تركيا في حينه رجب طيب أردوغان لإسرائيل سنة 2005، والتي لاقت ترحيباً إسرائيلياً كبيراً.

توطّدت علاقات التعاون بين تركيا وإسرائيل خلال العقدين الماضيين إلى أن بلغت مستوى التحالف السياسي والاستراتيجي والعسكري. وأثارت هذه العلاقات شكوكًا لدى معظم الدول العربية، أضيفت إلى مشاعر الحذر المتبادل انطلاقًا من إرث العلاقات الثقيل ما بين العرب والسلطنة العثمانية. فقد وصف

(1) المصدر نفسة عفرا بنغيو، منعطف تركيا الاستراتيجي واخطاء اسرائيل التكتيكية، موقع صحيفة هآرتس العبرية.
https://www.haaretz.com/opinion/1.5132914

2 () المصدر نفسة عفرا بنغيو، منعطف تركيا الاستراتيجي واخطاء اسرائيل التكتيكية، موقع صحيفة هآرتس العبرية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وزير الخارجية الإسرائيلي العلاقات مع تركيا في بداية العام 2006 بأنها "كاملة ومثالية"[1]. ولم تمنع هذه التطورات من متابعة المفاوضات بينهما والاتفاق على بيع إسرائيل تركيا القمر الصناعي الإسرائيلي "أفق" ونظام الدفاع الجوي "أرو" المضاد للصواريخ، وإن كان ما يحتاج إليه هذا الاتفاق هو موافقة أميركا ليصبح ساري المفعول. وستعطي هذه الصفقة، في حال الموافقة عليها، قدرات متقدِّمة لتركيا سواء في مجال الدفاع ضد الصواريخ أو في مجال الاستعلام الاستراتيجي.

1- التعاون الاقتصادي التركي – الاسرائيلي منذ عام 2010 - 2016.

تؤدي المتغيرات الاقتصادية دوراً مهماً في التأثير في السلوك السياسي الخارجي لأية دولة، ولا تتوقف قدرة هذه المتغيرات على مدى توافر الموارد الطبيعية فحسب، وإنما على مدى توافر الإمكانات لاستغلال هذه الموارد بالشكل الأمثل، ويرى بعض المختصين أن فاعلية هذه المتغيرات تتوقف على: مدى قدرة الهيكل الاقتصادي على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسكان، وعلى الوضع الاقتصادي للدولة ومدى اعتماده على المساعدات الخارجية ، لذلك سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتسليط الضوء على الواقع الاقتصادي التركي بشكل عام ومن ثم على طبيعة العلاقات بين تركيا واسرائيل في ظل حكم حزب العدالة والتنمية[2].

كان الاقتصاد التركي خلال فترة التسعينات يقبع في المرتبة 21 على مستوى العالم واصبح في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية في المرتبة 17 على مستوى العالم واصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين كما انه اصبح سادس اكبر اقتصاد في اوروبا مع الاخذ بعين الاعتبار ان تركيا حققت ذلك دون انضمامها الى الاتحاد الاوروبي واستمرت معدلات النمو بالصعود منذ عام 2002 وارتفعت نسبة الصادرات والواردات التركية.

كان للسياحة دور مهم في العلاقات التركية – الاسرائيلية اذ سافر 3298000 سائح اسرائيل الى تركيا بين عامي 1990-2004 ، كما تعتبر اسرائيل الدولة الاولى التي وقعت مع تركيا اتفاق للتجارة الحرة فيما تعد انقره بدورها الدولة الاسلامية الاولى التي توقع مثل هذا الاتفاق والذي اضفى الى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وعموما تستورد اسرائيل السيارات المصنعة في تركيا كذلك منتجات النسيج والجلد والموارد الخام للبناء والفواكه المجففة وغيرها وتصدر اسرائيل لتركيا ما تنتجه من كيماويات

(1) عفرا بنغيو ، مصدر سبق ذكره، 77

(2) المصدر نفسه ص52

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اجهزة الري وخبرات اجهزة في عالم الاتصالات والتكنولوجيا العالية ويعتبر المجال الاكبر هو المجال العسكري.

بوصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا تميزت العلاقات الاقتصادية التركية – الاسرائيلية بتوسع حجمها وابعادها حيث قام رجب طيب أردوغان بزيارة ذات بعد اقتصادي الى اسرائيل في عام 2005 وتعد تركا الشريك التجاري الاول في العالم الاسلامي مع اسرائيل وعلى اثر العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة بين عامين 2008–2009 وبسبب الازمه الاقتصادية العالمية شهد عام 2009 تراجعا ملحوظا في حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل[1].

جدول رقم(1):التبادل التجاري بين اسرائيل وتركيا في الفترة من 2010– 2016 وفق الاحصاء التركي(بالمليون دولار)[2].

السنة	الصادرات التركية الى اسرائيل	الواردات التركية من اسرائيل	حجم التبادل التجاري
2010	2,080.1	1,359.6	3,439.7
2011	2,391.1	2,057.3	4,448.4
2012	2,329.5	1,710.4	4,039.9
2013	2,649.7	2,418	5,067.7
2014	2,951	2,881.3	5,832.3
2015	2,598.1	1،672.5	4,370.6
2016	2,955.9	1,385.6	4,341.5

ومن الملاحظ حسب الجدول رقم(1) ان هناك تطور ملحوظ في التبادل التجاري بين البلدين ما بين العام 2010 والعام 2016 رغم حالة التوتر والتراشق الاعلامي الذي كان سائدا في تلك الفترة، الا ان العلاقات الاقتصادية بين البلديين لم تتأثر بل على العكس ازداد حجم التبادل التجاري بينهما وهذا

(1)عفرا بنغيو ، مصدر سبق ذكره، ص65

(2) احمد خالد الزعتري، العلاقات التركية الاسرائيلية 2002 – 2016، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016، ص 53.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يدل على عدم المساس بالمصالح بين البلدين مهما حصل من خلافات بينهما، وان هذه المصالح هي مصالح استراتيجية بين البلدين.

2- التعاون العسكري التركي – الاسرائيلي. لم يكن وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا حدثا عاديا اذ شهدت فترة حكمه تغيرات جوهرية مست جميل القطاعات فقد شهدت تحولات دستوريه اجتماعيه واقتصاديه وخارجيه وقد تبنى الحزب لبرنامج اصلاحي يتضمن متطلبات تحقيق معايير كوبنهاجن للانضمام الى الاتحاد الاوروبي كونه مطلب قومي اتاتوركي وتنادي به مختلف النخب العلمانية وكذا الشعب التركي لأجل تحقيق الرفاه الاقتصادي.

اخذ الحزب اولى خطواته نحو تحقيق الديمقراطية وترسيخ دولة القانون واحترام حقوق الانسان وحماية الاقليات من خلال اعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتشريعاتها الدستورية والقانونية لتنسجم مع معايير كوبنهاجن[1] وكان اول تعديل للدستور في عام 2004 حيث تم تعديل عدد من المواد في الدستور من شانها توسيع الحريات وارساء الديمقراطية وتعزيز الحريات وثاني تعديل كان خلال عام 2011 حيث تم تعديل المادة رقم 2 وكان في هذا التعديل مادتان متعلقتان بإعادة هيكلة محكمة الدستور واعادة اللجنة العليا للقضاء والمدعين وكان هناك نقاش كبير حول هاتين المادتين.

كان يعتبر العسكريين في تركيا من اشد المناصرين لنسج علاقات قوية مع اسرائيل فهذه الأخيرة تعد مهمه لتركيا وهي رمز مضاد للإسلام ومصدرا لنقل التقنيات العسكرية العالية والقيمة ومصدرا لتقريب تركيا من العالم الغربي الذي كان يتعاطف مع اسرائيل باعتبارها في نظره النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة كما انهم يذهبون الى ان العلاقات التركية – الاسرائيلية تلعب دورا غير مباشر في دعم موقف

---

1 () معايير كوبنهاجن: وضع الاتحاد الأوروبي في لقاء القمة عام 1993 في كوبنهاغن ثلاثة شروط لقبول العضوية في الاتحاد الأوروبي:

1. **معايير سياسية**

يجب على الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ضمان استقرار مؤسساتها والحفاظ على الديمقراطية وأن تتعهد بضمان دولة القانون، ويجب عليها أيضا ضمان حقوق الإنسان وحماية الأقليات.

2. **معايير اقتصادية**

يجب أن تتمتع الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باقتصاد سوق مستقر كما وأنه لا بد لها من أن تكون قادرة على الصمود أمام ضغط المنافسات في السوق الداخلية الأوروبية.

3. **معايير"Acquis"** او المكتسبات المجتمعية:

يجب على الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تكون على استعداد لتكييف إداراتها وجميع قوانينها مع قانون الاتحاد الأوروبي. ويعني هذا القبول بما يسمى" قوانين المكتسبات المجتمعية ". ما يقارب الـ 80.000 صفحة من النصوص القانونية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المؤسسة العسكرية التركية في وقوفها ضد النزاعات الانفصالية للأكراد ونمو النفوذ الاسلامي داخل تركيا بحكم تهديده لعلمانية الدولة التركية[1]. فقد استغلت المؤسسة العسكرية الروابط الوثيقة مع اسرائيل لزيادة الضغوط على نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركي الاسبق واجباره على توثيق العلاقة معها والحقيقة ان العداء الاسلامي للتقارب مع اسرائيل تم انتهازه كأحد الاسباب الكثيرة التي استخدمها العسكريون لتبرير قراراهم خارج القانون بعزل اربكان من منصبه عام 1997. كما ان الصحافة الإسلامية في تركيا تربط بين الجهود الرامية الى اغلاق المدارس الاسلامية للائمة والخطباء وتحفيظ القران. وبين العسكريين الذين يؤيدون سياسة التقارب مع اسرائيل.

تراجع نفوذ المؤسسة العسكرية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية فلم يعد الجيش التركي الداعم الاول للعلاقات الاستراتيجية مع اسرائيل ذلك الحضور القوي في الساحة السياسية التركية بفضل مجموعه من التطورات استعملتها حكومة العدالة والتنمية لإعادة هندسة الساحة السياسية التركية وبالتالي لم يعد في وسع النخبة العسكرية ممارسه ضغوطها المعتادة على القرار السياسي التركي من اجل العودة بالعلاقات مع اسرائيل الى طابعها التحالفي السابق خاصة بعد الاعتداء الاسرائيلي المسلح على اسطول الحرية عام 2010 والذي يعتبر بمثابة اعتداء على الجيش التركي لذلك تراجع التعاون العسكري خاصة في مجال التدريبات المشتركة وهكذا حاول رجب طيب أردوغان تجميد العلاقات مع اسرائيل من دون ان يثير ذلك قلق المؤسسة العسكرية من توتر تلك العلاقات وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق يهود باراك عندما ابرز حقيقة ان اسرائيل لم تكن مدركه بالفعل لدوافع التغيير في السياسة الخارجية التركية حتى بعد وقوع مزيد من الازمات ووصولها الى حد التهديد التركي يقطع العلاقات بين البلدين بعد حادثة سفينة مرمره اذ قال باراك في تصريحات صدرت عنه خلال عام 2010 " تم هناك تغييرا عميقا في السياسة التركية وان الجهات التي سبق ان ابدت اقامة علاقات مع تركيا والغرب اخذت تفقد قوتها[2].

يعتبر المجال العسكري الامني من اهم الجوانب التي عملت الحكومة التركية على توثيق علاقاتها مع اسرائيل، ففي عام 2002 وقعت تركيا مع اسرائيل عقدا عسكريا جديدا بقيمة 8 مليون دولار بهدف تطوير دبابات تركية ليصل عددها الى 170 دبابه من طراز ام 0 واستمرت العلاقات بين الطرفين حيث اشترت تركيا في عام 2005 نظم محطات ارضية من شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية بتكلفة 183

1 () على جلال، الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط، دراسة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، يوليو 2009. ص ص 103 – 105

(2) المصدر نفسه ص 72

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مليون دولار وبموجب هذا الاتفاق حصلت تركيا على 10 محطات ارضية تضم كل واحده منها 3 او 4 طائرات بدون طيار وفي عام 2005 زار رجب طيب أردوغان اسرائيل وبحث مع المسؤولين الاسرائيليين توقيع صفقه عسكرية تصل قيمتها الى نصف مليار دولار وفي عام 2006 ابرمت السلطات التركية صفقتين دفاعيتين مع اسرائيل صفقة اولى لبرنامج الاستطلاع الاستراتيجية عالية التقنية والثانية لأغراض التشويش على الرادارات واكد المحللون انه لا يوجد دافع سياسي وراء كل تحرك من هذا النوع وخلال عام 2008 تواصل التعاون العسكري بين البلدين فقد تعددت زيارات المسؤولين العسكريين المتبادلة سواء على مستوى وزير التعاون الاستخباراتي بين تركيا واسرائيل بشان الاكراد وغير ذلك.

غير ان العلاقات التركية – الاسرائيلية توترت خلال عام 2009 عقب العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وبعد اجراء تركيا مناورات عسكريه مع سوريا للمرة الاولى في تاريخ البلدين في نهاية عام 2009 ووصل التوتر بين البلدين الى ذروته مع اعلان تركيا الغاء مشاركة اسرائيل في مناورات نسر الاناضول في 8 اكتوبر 2009 كما الغت تركيا عددا من خطط التسلح التي كان من المفترض ان تتعاون فيها مع اسرائيل ويمثل ذلك خسارة لإسرائيل وتركيا.

تركيا واحده من الدول التي تمثل احد المستوردين الرئيسيين في العالم للسلاح الاسرائيلي ومن الجدير بالذكر ان سلاح الجو الاسرائيلي هو الاكثر تضررا من توتر العلاقات بين البلدين والذي اصبح يبحث عن مناطق تدريب بديله عن المجال الجوي التركي[1].

جدول رقم (2): مقارنه بين جهوزية الجيش التركي والجيش الإسرائيلي[2]

	تركيا	اسرائيل
عدد السكان	78,785,548	7,473,052
قوات الجيش النظامية	612,900	187,000
قوات الاحتياط	565,000	429,000
الدبابات	4,246	3,230
السفن الحربية	265	64
كاسحات الألغام	21	0

(1) المصدر نفسه ص85

2() محمد نعيم، جهوزية الجيش التركي ونظيره الإسرائيلي على كفتي الميزان، موقع جريدة ايلاف الالكترونية، 2011/9/7.
https://goo.gl/gdbsxb

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الغواصات	16	3
الطائرات الحربية	1,940 (من بينها طائرات F16 وطائرات فانتوم)	1,964 (من بينها طائرات F16 وطائرات F15)
المروحيات	874	689

3- التعاون الامني والاستخباراتي بين البلدين.

امتدت جذور التعاون الامني والاستخباري بين كل من تركيا واسرائيل منذ الزيارة التي قامت بها تانسو تشللر الى اسرائيل في نوفمبر 1995 والتي وقعت خلالها على اتفاقية التعاون الامني بين البلدين في مجال مكافحة الارهاب وتبادل المعلومات الامنية ومتزامنة كذلك مع زيارة اخرى قام بها رئيس وكالة الاستخبارات التركية الى اسرائيل بهدف توثيق العلاقات الامنية والاستخبارية بين البلدين حيث قاموا بإنشاء محطات تجسس داخل الاراضي التركية بالقرب من الحدود السورية والعراقية والايرانية لرصد تحركات عسكرية في هذه الدول[1] وجمع المعلومات الاستخبارية من الجو سواء كان ذلك عبر الطلعات الجوية التي توفرها تركيا للطائرات الاسرائيلية عبر اجوائها او عبر جمع المعلومات الاستخبارية من الاقمار الصناعية الاسرائيلية[2].

4- التعاون النووي بين البلدين

لم تقتصر مجالات التعاون بين تركيا واسرائيل على ما تم ذكره حيث ذكر معهد وايزمن الاسرائيلي للعلوم والتكنولوجيا من توجه 30 عالما من علماء الذرة في اسرائيل الى تركيا بين عامي 1998 – 1999 لمعاونة تركيا في المجال النووي هذا فضلا عن بعض المعلومات التي تشير الى حث اسرائيل تركيا على تبني برنامج نووي تركي من شانه ان يشكل خيارا نوويا عسكريا في مواجهة البرنامج النووي الايراني[3].

رابعا: محفزات وعقبات التعاون بين البلدين بعد القطيعة الدبلوماسية

بعد توتر العلاقات بين تركيا واسرائيل وذلك لعدة اسباب بدأت اللقاءات الثنائية بهدف تطويق الأزمة بين الطرفين مبكراً جداً، حيث التقى وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو سراً بوزير الصناعة والتجارة

(1) المصدر نفسه88
(2) المصدر نفسه 90
(3) المصدر نفسه 91

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر في بروكسل في 2010/7/1، دون أن يفضي ذلك اللقاء إلى نتيجة إيجابية[1].

تتالت اللقاءات بين مسؤولي البلدين وتكرر الفشل في التوصل لاتفاق ما، بسبب إصرار تركيا على شروطها الثلاثة ورفض "إسرائيل" لها، حتى حملت سنة 2013 جديداً باعتذار بنيامين نتنياهو من أردوغان، بضغط من الرئيس الأمريكي باراك أوباما ، في شهر آذار/ مارس، فيما بقي الشرطان الآخران دون تنفيذ.

بعد هذا الاعتذار تسارعت اللقاءات بين الطرفين، فاجتمعا بشهر أبريل/ نيسان في انقرة ومن ثم في القدس بشهر أيار/ مايو من سنة 2013، ثم توصلا إلى مسودة اتفاق لم يكتب له الخروج إلى حيّز التنفيذ. وافقت اسرائيل سنة 2014 على تعويض أسر الضحايا بمبلغ 20 مليون دولار، دون أن تنفذ ذلك، والتقى الطرفان مرة أخرى في حزيران/ يونيو 2015، قبل أن تسرّب وسائل الإعلام العبرية أخباراً عن اتفاق قد تمّ فعلاً بين الطرفين. بينما بدى الموقف التركي في المقابل مرتبكاً بعض الشيء، فتذبذبت تصريحات المسؤولين الأتراك بين الإقرار بوجود محادثات ونفي توقيع اتفاق نهائي، بين الحديث عن ثبات الموقف التركي من سياسات إسرائيل واعتبار الشعب الإسرائيلي صديقاً للشعب التركي، بين الرغبة في التقارب باعتباره مصلحة للبلدين والمنطقة والتباهي بأن تركيا هي أول دولة ترغم إسرائيل على الاعتذار، بين التأكيد على شروط أنقرة الثلاثة في بعض التصريحات وذكر صيغة تخفيف الحصار بدل رفع الحصار.

محفزات التعاون بين البلدين:

- عدم ممانعة تركيا عودة العلاقات من الناحية المبدئية وربطها الأمر بشروط إجرائية.
- تضرر الطرفين من فترة انقطاع العلاقات الديبلوماسية، فتركيا وفق الحسابات البرجماتية الإقليمية، فقدت القدرة على لعب دور مؤثر في القضية الفلسطينية بعد تردي علاقاتها مع كل من تل أبيب والقاهرة، بينما حال الفيتو التركي دون مشاركة إسرائيل في بعض أنشطة ومناورات حلف الناتو، فضلاً عن أن إسرائيل فقدت صداقة دولة إقليمية كبيرة، في فترة تمر فيها المنطقة بتحولات سياسية – اجتماعية ضخمة تمتاز بسيولة كبيرة ونتائج غير متوقعة.

(1) تطورات لقاء داود أوغلو – بن أليعازر، موقع ترند الاخباري، http://ar.trend.az/news/arisc/1714403.html

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- الانتهاء منذ فترة طويلة من الشرطين الأولين، ووقوف المحادثات عند الشرط المتعلق بحصار غزة.
- الضغوط الأمريكية على حليفيها الاستراتيجيَيْن تركيا واسرائيل في المنطقة للتقارب في ظلّ المتغيرات الإقليمية الكثيرة.
- قناعة الطرف الإسرائيلي بعدم جدوى تأخير الملف أكثر من ذلك، بعد أن كان يراهن على تراجع آخر لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الاخيرة، يضعف موقف تركيا في المباحثات. بينما أعادت الانتخابات الحزب إلى أغلبيته البرلمانية وساعدته على تشكيل حكومة قوية بمفرده، فاضطر نتنياهو لتفعيل الملف المجمد على طاولته منذ 2014.
- تطورات الأزمة السورية وما نتج عنها من مهددات مشتركة للطرفين، في مقدمتها تنظيم الدولة (داعش).
- التواجد الروسي العسكري المباشر في سورية، وهو عامل مهدد لكلا الطرفين، بغض النظر عن درجة التنسيق بين روسيا وإسرائيل.
- النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، وخصوصاً في سورية، والذي ينظر له الطرفان بنوع من الريبة، تحديداً بعد الاتفاق النووي بين إيران ودول 5+1 الذي يتوقع أن يزيد من هذا النفوذ.
- الحاجة المتبادلة في ملف الغاز الطبيعي، بعد العقوبات الروسية الاقتصادية على تركيا واكتشاف حقول على الشواطئ الفلسطينية واللبنانية تتجه إسرائيل للسيطرة عليها واستثمارها، بحيث تقلل تركيا من نسبة اعتمادها على الغاز الروسي (55% من حاجة تركيا من الغاز الطبيعي يأتي حالياً من روسيا)، وتجد إسرائيل سوقاً جديدة وممراً لعبور غازها إلى الدول الأوروبية.
- العزلة السياسية النسبية التي تعانيها تركيا في المنطقة، والنداءات المتكررة من مسؤولين في الحكومة والحزب الحاكم بضرورة مراجعة السياسة الخارجية وتصويب مسارها، في محاولة لتقليل الخصوم وتدوير الزوايا مع عدد من دول المنطقة.
- تأييد جزء مهم من المعارضة التركية (حزبي الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي تحديداً) لتعديل سياسة تركيا الخارجية، وخصوصاً في جزئية إعادة العلاقة مع إسرائيل.
- انشغال أنقرة بالتصعيد العسكري مع حزب العمال الكردستاني منذ تموز/ يوليو 2015، ورغبتها في التركيز على حسمه أولاً، وتحييد العامل الخارجي في إذكائه ثانياً.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- التخوف التركي من تسارع خطوات المشروع السياسي لأكراد سورية على حدودها الجنوبية، وهو ما تراه أنقرة خطاً أحمر وفق معايير أمنها القومي، مضافاً للعلاقات التي تربطهم بدولة الاحتلال وتسليحاً. حيث تأمل تركيا أن تحدّ من طموح حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي السوري) في إقامة ممر كردي شمال سورية يمتد من حدود العراق إلى البحر المتوسط، من خلال التقارب مع تل أبيب وإرضائها.
- رغبة تركيا في تسجيل إنجاز سياسي لها من خلال إسهامها بتخفيف الحصار عن قطاع غزة، ووصول مباحثات تثبيت وقف إطلاق النار غير المباشرة بين إسرائيل وحماس إلى طريق مسدود، الأمر الذي قد يعزز الدور التركي في الشأن الفلسطيني[1].

ثانيا: عقبات التعاون بين البلدين:

❖ رفض اسرائيل لرفع الحصار بشكل كامل عن قطاع غزة، باعتبار أنه سيكون عاملاً مساعداً لفصائل المقاومة هناك.

❖ تعذر تنازل تركيا عن شرط رفع الحصار تماماً، على الأقل لأنه سيسيئ لسمعتها في المنطقة وبين الفلسطينيين خاصة، وسيحرجها أمام الرأي العام التركي في الداخل.

❖ المعارضة الشعبية في تركيا للاتفاق، فضلاً عن معارضة وقف الإغاثة الإنسانية (İ.H.H.) الذي سيَّر سفينة مافي مرمرة، لتطبيع العلاقات بهذا الشكل، لا سيّما وأن التسريبات الإعلامية تحدثت عن تعهد تركيا بوقف كافة القضايا المرفوعة ضدّ قادة إسرائيليين في تركيا.

❖ حملات التراشق الإعلامي بين الطرفين خلال فترة المقاطعة، والتي زادت من الفجوة بينهما، لا سيّما على المستوى الشخصي بين أردوغان ونتنياهو.

❖ الإشارات الكثيرة والتصريحات التي صدرت عن تل أبيب فرحاً واستبشاراً بتراجع حزب العدالة والتنمية في انتخابات حزيران/ يونيو 2015، باعتباره تمهيداً لخسارة حركة حماس أحد داعميها الإقليميين

❖ الاتهامات التركية لإسرائيل باستهداف تركيا، عبر الورقة الكردية في الداخل والشمال السوري، فضلاً عن التسريبات الحكومية بعلاقة خاصة تربط جماعة فتح الله جولن المتهمة بتأسيس تنظيم سري للسيطرة على الحكم في البلاد بتل أبيب.

(1) مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، شباط 2016، https://goo.gl/ymu1iD

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

❖ تراجع حاجة تركيا لإسرائيل في مجالات الصناعات الدفاعية واستيراد الأسلحة، بعد أن نوعت مصادر استيرادها للأسلحة، فضلاً عن قطعها أشواطاً مهمة ما زال أمامها الكثير في الصناعات المحلية في مجال السلاح.

❖ غياب إجماع إسرائيلي داخلي على ملف المصالحة مع تركيا، وصعوبة تسويق نتنياهو اتفاقاً مع أنقرة لشركائه في الائتلاف الحكومي اليميني.

❖ تكرر فشل جولات المباحثات السابقة، ونشوء حالة من عدم الثقة لدى الجانبين في نوايا الطرف الآخر.

❖ مواقف تركيا من الثورات العربية وقضايا المنطقة التي لم تتغير في خطوطها العامة، وما زالت تتعارض مع رؤية ومصالح تل أبيب[1].

- **الخاتمة:**

بعد ان اوضحنا في الدراسة طبيعة النظام السياسي التركي وكيف يؤثر ذلك على قرارات القيادة السياسية، وايضاً شكل واستراتيجية العلاقة بين تركيا واسرائيل.

حيث شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام 2002، تغيّرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حوّل تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية خاصة بعد عملية النهوض الاقتصادي والعسكري التركي.

ومن الجدير بالذكر ان علاقة تركيا السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية منذ الخمسينات كانت جيده مع اسرائيل وذلك بسبب المحددات الداخلية والخارجية والتي من ضمنها وجود جاليه يهودية في تركيا وكذلك وجود يهود اتراك في اسرائيل وبقيت العلاقات جيده الى ان وصل حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا وكان هناك تخوفا من قبل القيادة الاسرائيلية من سيطرة هذا الحزب على الحكم كون ايدولوجيته اسلاميه وانه يمكن ان يقلص من طبيعة التعاون بين البلدين، الا انه لم يحدث ذلك من فترة حكم حزب العدالة والتنمية الاولى والتي كانت حتى عام 2008 والى هذه الفترة اتسمت طبيعة العلاقات بين البلدين بالانفتاح الشديد على جميع المستويات وبعد الحرب على غزة

(1) المصدر نفسه، مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، شباط 2016،
https://goo.gl/ymu1iD

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وتعاطف الشارع التركي مع الشعب الفلسطيني بدأت الحكومة ممثله بحزب العدالة والتنمية من اصدار تصريحات اعلاميه ضد القيادة الاسرائيلية بضرورة وقف الحرب على الشعب الفلسطيني ومن بعده اصبح هناك اصوات تنادي بضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة وفي عام 2010 وبعد حادثة اسطول الحرية وسفينة مرمره تأزمت العلاقات بين البلدين بداية على المستوى الاعلامي ومن ثم على المستوى الدبلوماسي بسحب السفير التركي من اسرائيل ومن ثم وقف التعاون العسكري فيما بينهم، حيث كان هناك تدريب في عملية اسمها نسر الاناضول تضم عدة دول في هذا النشاط العسكري الا ان تركيا قامت باستثناء اسرائيل من هذا النشاط وبقي التوتر بين البلدين على المستوى الاعلامي والدبلوماسي والغاء القليل من الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين البلدين ولكن بشكل عام بقيت العلاقات بين البلدين حتى في فترة حزب العدالة والتنمية.

يرى الباحث ان سياسة تركيا الخارجية تجاه اسرائيل تتجه نحو مزيد من التعاون والانفتاح خاصة في ظل ما يحدث في الاقليم من احداث ومواجهات تحديدا الحرب الدائرة حاليا في سوريا، حيث سيكون هذا الملف مجال للتعاون بين البلدين لوجود مصالح متعددة لتركيا واسرائيل يسعى كل طرف الى تحقيقها. وان ما يحدث من تراشق اعلامي هنا وهناك لا يمس بالمصالح الاستراتيجية بين البلدين.

- **قائمة المصادر والمراجع**

1- Ebrahim aldaqoqy, sort alatrak lda alarab, lobnan: bairut, markaz dirasat alwehda alarabia, 2001.
2- Ahmad dawood auglo, alomq alestratigy: mawqe turkya wa dawroha fi alsaha aldawlya, targamt mohamad gabri thalgy wa tarq abdalgaleel, bairut, aldar alarabya llolom, markaz Aljazeera lldrasat, altabaa alola 2010.
3- Ahmad koro, siyasa that mageia dinya bedon dawlah eslamya: hal ykon hizb aladala wa altanmeia alturky nmothgan lleslamyeen alarab, aldawha: maekaz prokngiz, fibrayer 2013.
4- Asad Raslan, helf shamal alatasy wa mawqee turkya alestrateegy, magalla shoon alsharq elawsat, aladd 116, bairut: markaz aldirasat alestrateegya, 2004
5- Altaqreer alwstrateegy alaraby, 2004 – 2005, markaz aldirasat alsiasya wa alestrateegya belahram 2005.
6- jalal mueawad, alealaqat alturkiat - altaeawuniat hataa nihayat althamaninati, alqahirati: alamanat aleamat lijamieat alduwal alearabiati, majalat shuuwn earabiatin, aleadad 88 , disambir 199.
7- tariq eabdialjilil, jaysh wahayaah alsiyasiu... tafkik alqabdat alhadidiati, muhamad eabd aleati (tahrir), turkia bayn tahadiyat aldaakhil warihanat alkhariji, bayrut: aldaar alearabiat lileulumu, markaz aljazirat lildirasati, altabeat alawlaa ،2010.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

8- eaqil mahfuzun, alsiyasat alturkiat aljadidat waltaghyiri, (almarkaz alearabii lilbuhuth waldirasati, aldawhati, 2012).
9- Aly husayn bakir, turkia: aldawlat walmujtamaeat aljiusiasiat waljiustratijiat alwataniat aljiusiasiat waljiustratijiat almubdieimi walairtiqa' alealamii, fi kitab muhamad eabd aleati(tahrir) turkia bayn tahadiyat aldaakhil warihan alkhariji, bayrut: aldaar alearabiat lileuluma, wamarkaz aljazirat aljamieiati, altabeat alawlaa 2010.
10- muhamad alsayid salim, tahlil alsiyasat alkharijiati, alqahirata: dar alnashr aleilmiati. altabeat althaalithati. 2013.
11- mahmud muharibu, alealaqat - alturkiat fi daw' alrafd al'iisrayiylii alaietidhar, aldawhata: almarkaz alearabia lilbuhuth wadirasat alaibtikar, nufimbir 2010.

alrasayil aleilmiatu:

12- 'ahmad nuri muhamad, alsiyasat alkharijiat alturkiat baed alharb alealamiati, dirasat muqadimat liaistikmal almutatalabat almatlubat lidarajat majistir, jamieat baghdad althaaniati, 1975.
13- rasha muhamad muhamad eabdialjalil eabdalhalim, aitijahat alsiyasat alkharijiat alturkiat tujah alaitihad al'uwrubiyi fi zili hukm aleadalat al'iinsaniati, dirasatan muqadamih liaistikmal mutatalibat altakharrju, jamieat alqahirat: kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiati, 2016.
14- saeadat hawadsi, alealaqat alturkiat - musaeidatan fi zili hukumat hizb aleadalat waltanmiati, mulakhas muqadamuh linayl shahadat almajistir fi aleulum alsiyasiati: jamieat muhamad khudayr bisakrat, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, 2014.
15- saeidi alsaeid, wulid turkia fi zili aleadalat alhuquqiat waineikasatiha ealaa alealaqat alturkiat alearabiati, maqalatan muqadimatan linayl shahadat albakaluryus fi aleulum alsiyasiati: jamieat muhamad khudayr bisakrat, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, 2013.
16- shima' baha' aldiyn salah aldiyn eabdialeaziza, tawajuhat alnukhab waltaghayur fi alsiyasat alturkiat walmuhitat walhadaria (2002 - 2009), dirasat muqadamih liaistikmal mutatalibat alhusul ealaa darajat almajistir, jamieat alqahirati: kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiati, 2014.
17- eabd aleaziz shahadat mansur, alsiyasat alsuwriat biaitijah altaeawun alturki-almusahimatu, dirasat muqadamih liaistikmal mutatalabat alhusul ealaa aldukturahi, jamieat alqahirat: kuliyat alaiqtisad waleulum waltiknulujia, 1997.
18- aly hukm waldhdhyqama, bidayatan siasiatan siasiatan turkiatan fi hizb aleadalat waltanmiat 2002- 2016, mudhakiratan muqadimatan linayl shahadat almajistir fi aleulum alsiyasiati: jamieat muhamad khudayr bisukarhi, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiata. s 104
19- aly jalalat aldawr al'akadimii alturkii fi mintaqat alsharq alawsat, risalat majistir, jamieat alqahirat : kuliyat aleulum waltiknulujya, yuliu 2009.
20- mahmud safi mahmud muhamad, alealaqat alturkiat - lifatrat min aleam (1996- 2006), risaluh muqadamuh liaistikmal mutatalibat alhusul ealaa darajat almajistir, jamieat alqahirati: kuliyat alaiqtisad waleulum walriyadati, nufimbir 2008.
21- marawah hamid, 'ahdath altatawurat fi alnukhbat alhakimat alturkiati, dirasatan muqadamih liaistikmal mutatalibat alhusul ealaa darajat majistir, jamieat alqahirati: kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiati, 2013.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

22- maryam nabil munir, alsiyasat al'iiraniat al'iiraniat tujah shuuwn alkhalij alearabii (1990 - 2009), dirasat muqadimat liaistikmal mutatalibat darajat almajistir, jamieat alqahirati: kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiati, 2016.

23- nibal eazaaldiyn jamil eatayhi, tiqniat sune altanawue fi alsiyasat alkharijiat alturkiat biaitijah suria waleiraq (1990 - 2007), dirasat muqadamih liaistikmal mutatalibat alhusul ealaa darajat majistir, jamieat alqahirati: kuliyat aleulum waltiknulujia walsiyasati, 2010.

almawaqie al'iilikturuniatu:

24- alluebat alkubraa bayn turkia wamisr fi alsharq al'awsat - maehad washintun lisiasat alsharq aladna, https://goo.gl/Z1cPH3

25- taghayurat alsiyasat alturkiat 'iilaa alrabie alearabiu http://www.fekr-online.com/article/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%

26- tarikhat liqa' dawud 'uwghlu - bin alyueazar, mawqie tirind alakhibarii, http://ar.trend.az/news/arisc/1714403.html

27- kulu alnizam alturkii ma baed alaintikhabat albarlamaniat 2015 | tark bris, http://democraticac.de/?p=34914

28- muhadadat alsiyasat alturkiat 'iilaa misr - 'iidrak, http://idraksy.net/turkey-foriegn-policy-egypt/

29- eafra banjiu, min eatf turkia wa'akhta' 'iisrayiyl alkimawiati, mawqie sahifat harits aleibria, https://www.haaretz.com/opinion/1.5132914

30- mustaqbal alealaqat alturkiat - al'iisrayiyliati, markaz alzaytunat lildirasat walaistisharat, shbat 2016 https://goo.gl/ymu1iD

31- mustaqbal alealaqat alturkiat almuhadadati, mawqie turk bris alalktruni, 17-2-2016 https://www.turkpress.co/node/18631 https://www.turkpress.co/node/18631

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/